

مجلس الأمن

السنة الخمسون



الجلسة ٣٥٠٥

الثلاثاء، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ليغويلا (بوتسوانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سيدوروف
	الأرجنتين السيد كارديناس
	ألمانيا السيد غراف زو رانتزو
	اندونيسيا السيد ويسنومورتي
	إيطاليا السيد فولتشي
	الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
	رواندا السيد ليبلجورو
	الصين السيد لي جاوشنغ
	عمان السيد الخصيبي
	فرنسا السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير ديفيد هناي
	نيجيريا السيد أيواه
	هندوراس السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة (S/1995/1512)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى
الأمم المتحدة (S/1995/151)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ
المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن
واسرائيل والامارات العربية المتحدة وجمهورية إيران
الاسلامية وباكستان وبروني دار السلام وتركيا وتونس
والجزائر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي
والسودان وماليزيا ومصر والمغرب واليابان، يطلبون
فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج
في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة
أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين
 للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت،
وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧
من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يعقوبي (اسرائيل)
مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد أبو عودة
(الأردن)، والسيد سمحان (الامارات العربية المتحدة)،
والسيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية)، والسيد
ماركر (باكستان)، والسيد عبد المؤمن (بروني دار
السلام)، والسيد باتو (تركيا)، والسيد عبد الله (تونس)،
والسيد العمارة (الجزائر)، والسيد عوض (الجمهورية
العربية السورية)، والسيد علهاي (جيبوتي)، والسيد
التي (السودان)، والسيد رزالي (ماليزيا)، والسيد العربي
(مصر)، والسيد سنوسي (المغرب)، والسيد أوا
(اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب طاولة
المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ
المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير
١٩٩٥ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم
المتحدة، وستصدر باعتبارها الوثيقة S/1995/166
ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا
لممارسته السابقة، أن يقوم بدعوة الدكتور ناصر
القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم
المتحدة للمشاركة في المناقشة الحالية التي
يجريها مجلس الأمن فيما يتعلق بالأنشطة غير
الشرعية الاسرائيلية في المستوطنات في
الأراضي الفلسطينية المحتلة".

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم
عن فلسطين للمشاركة في المناقشة الحالية عملا
بالنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين)
مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ
المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير
١٩٩٥ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونصها كما
يلي:

"يشرفني أن أطلب، بصفتي رئيسا للجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف، دعوتي إلى المشاركة في جلسة
مجلس الأمن للنظر في مسألة انشاء مستوطنات
اسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما
في ذلك القدس، وفي الآثار الخطيرة التي تخلّفها
هذه الأنشطة على الشعب الفلسطيني وعملية
السلم في الشرق الأوسط، وذلك عملا بالمادة ٣٩
من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

١٩٩٥، على التوالي، موجهتان الى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة؛ S/1995/50، رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

المتكلم الأول هو المراقب عن فلسطين، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، أنه لمن دواعي سرورنا أن نشارك في أعمال هذا المجلس في الساعات القليلة المتبقية من هذا الشهر تحت رئاستكم الحكيمة. واسمح لي أن أنتهز هذه الفرصة للتقدم لك بالتهنئة على الرئاسة الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير، وأن أتقدم لبلدكم الصديق، بوتسوانا، بالتهنئة على عضوية مجلس الأمن.

ولا يفوتني هنا في هذا المجال أن أشيد برئاسة الممثل الدائم للأرجنتين، السفير أميليو كارديناس، الذي كان لنا شرف التعامل معه حول نفس الموضوع المطروح أمام المجلس هذا اليوم خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

لقد تعرض الشعب الفلسطيني لظلم شديد في تاريخه المعاصر، من اقتلاع قطاع من هذا الشعب من أرضه وبيوته، الى تعرض القطاع الآخر لاحقا للاحتلال والقمع، الى منع هذا الشعب من ممارسة حقه في تقرير المصير أسوة بغيره من شعوب الأرض. ولقد تعاطى المجتمع الدولي، وتعاطت الأمم المتحدة، مع قضية فلسطين بأبعادها كافة في محاولة لوضع حد للظلم الذي لحق بشعبنا ولفتح الباب أمام تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط. وللأسف الشديد لم يتحقق نجاح كبير في هذا المجال بالرغم من الخطوات الهامة التي اتخذت والانجازات التي تمت باتجاه تحقيق الهدف المنشود.

ولعل من أقسى ما حصل ويحصل لشعبنا الفلسطيني وأكثر انتهاكا لحقوقه غير القابلة للتصرف، هو حملة الاستعمار الاستيطاني التي تتعرض لها أرضه التي احتلتها اسرائيل، قوة الاحتلال، منذ عام ١٩٦٧ بما

وقد وجه المجلس في مناسبات سابقة دعوات الى ممثلي هيئات أخرى للأمم المتحدة فيما يتصل بنظره في القضايا المدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسة السابقة في هذا الشأن، أقترح أن يوجه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن أن يوجه الدعوة الى سعادة السفير أنجين أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في مناقشة المجلس للبند المعنون 'الحالة في الأراضي العربية المحتلة'".

وستصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1995/165.

ما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ الى سعادة السيد أنساي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ الموجه الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1995/151.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية: S/1995/11، رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة؛ S/1995/14 و S/1995/95، رسالتان مؤرختان ٩ و ٣١ كانون الثاني/يناير

بأن تستمر وصولاً الى الوضع الحالي حيث توجد الآن حوالي ١٤٠ مستعمرة يعيش فيها حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ مستعمر بما في ذلك الذين أحضروا للقدس الشرقية.

يتسبب هؤلاء المستعمرون في كل أنواع الظلم والاضطهاد للشعب الفلسطيني، بدءاً بسرقة أرضه وسرقة مياهه، إلى التأثير على حياته اليومية وفي بعض الأحيان تدميرها مثلما يحدث في مدينة الخليل، حيث يؤدي وجود أربعمائة مستعمر إلى تدمير الحياة الطبيعية لثمانين ألف فلسطيني، وأخيراً إلى القمع والمضايقات المباشرة من المستعمرين المسلحين الذين يمثلون بالفعل ميليشيا مسلحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هل يوجد شيء مثيل لهذا في العالم؟ هل حدث شيء مثل هذا في التاريخ المعاصر في القرن العشرين؟ إن على مجلسكم الموقر مسؤوليات أساسية في هذا المجال في مقدمتها الحفاظ على سلامة القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وسلامة قرارات المجلس السابقة، وإحقاق العدالة، وإعادة الأمل للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال وضع حد نهائي وشامل لكافة العمليات الاستيطانية في الأراضي المحتلة.

ثم جاءت عملية السلام والمصافحة التاريخية في البيت الأبيض عند توقيع إعلان المبادئ، وما تلا ذلك من اتفاقيات أهمها الاتفاق التنفيذي الأول لإعلان المبادئ حول قطاع غزة ومنطقة أريحا. ولم يتخيل أحد، على الأقل في الجانب الفلسطيني، أنه سيكون بمقدور الحكومة الاسرائيلية أن تمضي في الاستيطان في الوقت الذي تريد فيه أن تمضي في مسيرة السلام، إن الأمرين ببساطة لا يمكن الجمع بينهما. لقد أجّل إعلان المبادئ التفاوض حول بعض المسائل الهامة ومن بينها المستعمرات، هذا بالطبع لا يعني، ولا يجب أن يعني أي تغيير في موقفنا أو موقف المجتمع الدولي في هذا المجال، أو في وضع المستعمرات ذاتها باعتبارها غير شرعية، وأيضاً باعتبارها عقبة حقيقية في طريق إنجاز السلام الشامل. نفس المنهج والمنطق ينطبقان أيضاً على موضوع القدس والمواضيع الأخرى التي تم تأجيل التفاوض حولها، إن الحد الأدنى من التفاوض بنوايا حسنة يتطلب امتناع الأطراف

في ذلك القدس، تلك الحملة التي تمت ولا تزال أمام أعين المجتمع الدولي ورغم أنه، وبالرغم من الموقف الواضح للأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. لقد قامت إسرائيل ومنذ بداية الاحتلال، بحكوماتها المختلفة من حزبي العمل والليكود، بمصادرة الأراضي الفلسطينية، ووضع اليد على أراضي الدولة وبناء العديد من المستعمرات عليها ونقل أعداد كبيرة من المستعمرين الاسرائيليين إليها، ضمن حملة واضحة هدفها استعمار الأرض وتغيير تركيبها الديمغرافي تمهيداً للاستيلاء عليها وضمها كلها أو بعضها.

وقد تم كل ذلك بوتيرة وأساليب مختلفة من فترة لأخرى حسب اختلاف الأوضاع المحلية والدولية، ولكن دائماً بتكامل كل خطوة مع الأخرى ضمن سياسة محسوبة بهدف واضح. وكان ذلك دائماً بانتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، وتحديدات لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقرارات الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة. لقد قامت الجمعية العامة باعتماد عشرات القرارات التي تؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على كل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتطالب إسرائيل بالالتزام بتطبيق الاتفاقية، وتعتبر هذه القرارات المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة غير قانونية، وتطلب من إسرائيل، قوة الاحتلال، التوقف الفوري عن الاستمرار في بنائها. أما مجلس الأمن، فقد أصدر أيضاً عدداً كبيراً من القرارات بنفس المعنى حول انطباق اتفاقية جنيف الرابعة، منها أكثر من خمسة قرارات تتناول تحديداً المستوطنات ومصادرة الأراضي، وطلب بعضها إضافة إلى ما سبق، بإزالة المستعمرات، بالإضافة إلى قيام المجلس بتشكيل لجنة ثلاثية من أعضائه للنظر في الموضوع وتقديم تقرير للمجلس حوله، وهو ما تم بالفعل.

إننا أمام حالة نادرة في تاريخ منظمنا الدولية والعلاقات الدولية المعاصرة بشكل عام، عندما تتمكن إحدى الدول الأعضاء على مدار حوالي ٢٥ عاماً من الاستمرار فعلاً في سياسة وممارسة معينة خالقة واقعا على الأرض، ضاربة عرض الحائط بالموقف المستمر والواضح لمجلس الأمن والجمعية العامة. إن عجز المجلس عن فرض إرادته في هذه الحالة بالمقارنة مع غيرها من الحالات سمح لإسرائيل

ويطرح الإغلاق في بعض وسائل الإعلام بالضبط كما يطرحه الجانب الإسرائيلي باعتباره منع الفلسطينيين بما في ذلك العمال من الذهاب إلى إسرائيل وبالعكس. لو كان الأمر كذلك فقط لقبلاه بسبب كبريائنا الوطني بالرغم من مسؤولية إسرائيل الكاملة عن هذا الواقع الناتج عن سياساتها التي هدفت إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الطويلة للاحتلال، ولكن الأمر أسوأ من ذلك بكثير لأن الإغلاق يؤدي إلى تمزيق الأرض الفلسطينية من خلال عزل أجزائها عن بعضها البعض، غزة عن الضفة الغربية، والضفة الغربية عن القدس وبالتالي، حتى أجزاء من الضفة الغربية عن بعضها البعض، ثم عزل كل الأرض الفلسطينية عن العالم الخارجي. كيف يمكن أن يكون هذا مرتبطاً بالأمن الإسرائيلي؟ وكيف تقوم إسرائيل وبشكل أحادي وبدون مقدمات بإغلاق المعابر الحدودية المتضيق عليها في إعلان المبادئ؟ إن الإغلاق أمر يختلف كلياً عن الفصل، وهو إجراء انتقامي تعسفي، وهو أيضاً ينتهك الاتفاقات المبرمة بين الجانبين في العديد من بنودها. وينطبق الكثير مما سبق على عزل القدس الشرقية في وجه الشعب الفلسطيني وعزلها عن باقي الضفة الغربية بالرغم من أنها تمثل المركز الديني والثقافي والاقتصادي لشعبنا الفلسطيني.

الأمر الآخر هو التأخير الإسرائيلي في استكمال تنفيذ اتفاق غزة ومنطقة أريحا بكل بنوده، والتي من أبرزها الممر الأمني والأمور المتعلقة بالأنشطة التجارية والحقوق المالية للجانب الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، هناك المماثلة الخطيرة في تنفيذ الشق الثاني من إعلان المبادئ والذي استحق منذ أكثر من سبعة أشهر وخاصة فيما يتعلق بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج المناطق المأهولة بالسكان وبإجراء الانتخابات الفلسطينية.

إننا لا نتحدث هنا عن أخطاء أو تقصيرات. فالأخطاء تحدث. ونحن كذلك لا نتحدث عن ردود أفعال، مثلاً على الهجمات التي حدثت من قبل عناصر متطرفة ضد أهداف إسرائيلية، وهي هجمات أدت بها بقوة وبذلنا جهدنا ضمن إمكانياتنا المحدودة لكي نتعاطى معها ومع أسبابها بهدف وضع حد لها ولتحقيق سيادة القانون والسلام والأمن للجانبين. إننا نبقى مقتنعين بأن الحل الجذري لهذه الظاهرة يبقى حلاً

المتفاوضة عن خلق وقائع جديدة على الأرض تؤثر على المسار التفاوضي وتحيط بنتائجه. بكل أسف فإن الحكومة الإسرائيلية تفعل العكس بالنسبة للمستعمرات خاصة حول القدس، وبالنسبة للقدس بشكل عام، وحتى بالنسبة لمسائل أخرى مثل الخليل. الأمر الذي يتطلب تنفيذاً كاملاً ودقيقاً لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار ٩٠٤ (١٩٩٤).

لقد أوجت الحكومة الإسرائيلية بأنها تمتلك سياسة مختلفة في مجال الاستيطان عن سابقتها، لكن الوقائع لا تنسجم تماماً مع ذلك، إذ تفيد بعض المصادر أن عدد الوحدات خلال فترة الحكومة الحالية قد ازداد بنسبة ١٠ في المائة، وأن عدد المستوطنين قد ازداد بنسبة ١٥ في المائة، وفي كل الأحوال فقد قامت اللجنة الوزارية الإسرائيلية المكلفة بهذا الموضوع باتخاذ قرارات مجددة لصالح الاستمرار في النشاط الاستيطاني، كما هو واضح في رسالتنا للمجلس الواردة في الوثيقة (S/1995/95).

إن أي استيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، يشكل انتهاكاً صارخاً لروح ونص إعلان المبادئ بالإضافة إلى انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن، إن المطلوب الآن هو وقف شامل لأي نشاط استيطاني بغض النظر عن نوعه وحجمه. خلاف ذلك كفيل بتقويض جدي لعملية السلام. لقد وصل الوضع الفلسطيني إلى حد لم يعد رجل الشارع يحتمل معه أي موقف آخر أو ممارسة أخرى. وبالتالي فإن على مجلسكم الموقر مسؤوليات أساسية في هذا المجال، بالإضافة إلى المسؤوليات المشار إليها أعلاه، تتمثل هذه المرة في ضمان استمرار عملية السلام وسلامتها، مثلما حدث في القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) عندما قام المجلس بالفعل بإنفاذ عملية السلام وإعادتها إلى الطريق الصحيح.

ليس من الممكن أن نتحدث عن موضوعنا الأساسي دون أن نشير إلى بعض الممارسات الإسرائيلية الأخرى التي تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني أو التي لا تنسجم مع عملية السلام وتهدد سلامتها. وفي مقدمة هذه الممارسات عملية الإغلاق المتكررة، وعزل القدس، وكذلك المماثلة في تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الجانبين.

المتكلم التالي ممثل جيبوتي. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إذ نعترف بخطورة القضية التي تعرضها المجموعة العربية على المجلس في الوقت الراهن، فإننا على ثقة من أن مداولات المجلس ستكون في ظل إدارتك المتمرسة والحكيمة والمتوازنة في أيد أمينة. ونود أن نعبر عن عميق تقديرنا للأسلوب القدير والماهر للغاية الذي قاد به السفير اميليو كارديناس المجلس الى بداية مبشرة بالنجاح لعام ١٩٩٥. ونود أيضا أن نعرب عن أفضل تمنياتنا لأعضاء المجلس الجدد، الذين نرى أن مشاركتهم تمثل فألا طيبا بالنسبة لما يمكن أن يكون عاما آخر مليئا بالأحداث بالنسبة للمجتمع الدولي.

بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لشهر شباط/فبراير، يشرفني، نيابة عن أعضائها، أن أطرح على بساط البحث مسألة اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وما لتلك الأنشطة من آثار خطيرة على الشعب الفلسطيني وعملية السلم في الشرق الأوسط. إننا نعتقد أن مشروع القرار المعروض على المجلس الآن معتدل ومتوازن، وهو يبين بجلاء وعلى نحو ايجابي رغبة المجموعة العربية في العودة الى المفاوضات بأسلوب يتسم بحسن النية. ونرجو من المجلس أن يختتم مداولاته الحالية حول هذا الموضوع باعتماد مشروع القرار.

ثمة حالة من الاحباط الواسع النطاق المنتشر في كل مكان بدأت تسود العالم العربي كنتيجة مباشرة للافتقار التام تقريبا الى احراز التقدم في المفاوضات بين الفلسطينيين والسلطات الاسرائيلية في أعقاب المصافحة التاريخية بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين أثناء التوقيع على اعلان المبادئ في البيت الأبيض، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وتلك المبادئ لم تحاول استكشاف الاختلافات والقضايا القائمة بين اسرائيل والفلسطينيين وحسمها، بل أنها لم تكن تهدف الى ذلك. وبدلا من ذلك سعت الى توكيد أهمية القضايا، والى خلق قوة دفع والتوجه صوب حل كل الأمور الجوهرية التي تفصل بين

سياسيا مرتبطا بالتطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي. إننا نتحدث هنا عن مجموعة من الممارسات والمواقف فسر بعضها بأشكال مختلفة. إلا أنها تشكل جميعا ما نعتقد أنه سياسة عامة تهدف الى تعطيل الاتفاقات المبرمة وتأخير تنفيذها.

والغريب أن هذه الممارسات والمواقف تستمر كما هي بالرغم من العديد من اللقاءات الهامة مثل قمة القاهرة واجتماع وزراء الخارجية في "بلير هاوس" بواشنطن. وبالرغم كذلك من الجهود التي بذلتها أطراف حريصة على عملية السلام.

إن عملية السلام تمر بمرحلة حساسة. ولا نبالغ إذا قلنا أنها تمر بأزمة حقيقية. والمطلوب الآن هو إنقاذ هذه العملية من خلال الوفاء الكامل بالالتزامات التعاقدية للأطراف الناتجة عن الاتفاقات المعقودة بينها، بما في ذلك الإطار الزمني الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقات، وكذلك التوقف الكامل عن الممارسات والسياسات التي تنتهك هذه الاتفاقات ولا تنسجم معها نصا وروحا، ثم التفاوض بنية حسنة لتطبيق الاتفاقات المعقودة.

ومن جانبنا فإننا نعيد التزامنا الاستراتيجي بالسلام وبالعلاقة القائمة. ونود أن نعتقد أن هذا هو موقف الجانب الاسرائيلي أيضا. ونحن على ثقة بأن راعيي مؤتمر السلام سوف يفيان بالواجبات الملقاة على عاتقهما في هذا المجال، وإننا على ثقة أيضا أن الأطراف الفاعلة الأساسية الأخرى، كدول الاتحاد الأوروبي، ومصر، سوف لن تدخر وسعا في بذل الجهود اللازمة في ذلك الاتجاه.

وحتى ننجز هدف السلام الكبير لابد أولا من الخطوة الهامة التي تفتح الطريق وتثبت حسن النوايا، وهي الوقف الشامل للنشاط الاستيطاني. ولا بد هنا، كما هو واضح، من دعم ومساندة مجلس الأمن لتحقيق ذلك، ونحن على ثقة أن المجلس سيقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا المجال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

يحظى بتأييد الحكومة الاسرائيلية مع علمها التام بالآثار المترتبة عليه والتي لا يمكن تجنبها في نهاية المطاف لأمر يصعب تصديقه، في الوقت الذي تقوم فيه صراحة علاقة متبادلة مباشرة بين العنف في الأراضي المحتلة والتوسع المستمر للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

ومن البديهي فعلا أنه لكي تستأنف عملية السلام بطريقة جادة، فإن المستوطنات في الضفة الغربية يجب أن تجمد فوراً ولا بد من تفكيك المستوطنات القائمة في غزة. وأي شيء بخلاف ذلك يعني التسبب في تفاقم الحالة الأمنية، ومواصلة التطبيق غير المشروع للقانون على الفلسطينيين، وفي إلهاب مشاعر الاستياء، كما يوفر ذريعة أخرى للوجود المتواصل للقوات الاسرائيلية. وهذا يؤدي ببساطة إلى تأخير الانسحاب والانتخابات والتقدم في عملية السلام. ولو أن العناصر المتطرفة سيطرت على الحكومة الاسرائيلية، فيمكن للمرء أن يتوقع وقف التقدم باتجاه السلم والحل فحسب، بل أيضاً تدهورا إلى الظروف التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة.

وعلى عكس الآمال التي تضمنها إعلان المبادئ في ١٩٩٣ بوقف المستوطنات خلال الفترة المؤقتة للمفاوضات، فإن مساحة متزايدة من الأراضي الفلسطينية تجري مصادرتها كل شهر. ومما يثير قلقاً خاصاً المساحة الكبيرة التي تم الاستيلاء عليها لإنشاء طريق عام بهدف تسهيل وصول المستوطنين، والأثر الفعلي المترتب على ذلك هو تقطيع الأراضي المحتلة إلى غيتوات محاصرة من جميع الجهات مما يحول دون إنشاء أمة متماسكة. وهذا يفرض أيضاً على الفلسطينيين "حقيقة جغرافية"، تحدد سلفاً في الواقع المفاوضات في المستقبل. ومن الواضح أن هذه الأعمال تجهض المفاوضات وتعقد عن عمد القضايا المتعلقة بالمستوطنين، والمستوطنات، ومركز القدس، والنوايا الاسرائيلية وحسن النية الاسرائيلية، وعملية السلام بشكلها الأوسع في الشرق الأوسط ككل واحتمالات السلام في المدى القريب والتنمية الاقتصادية الإقليمية.

واسرائيل لا يمكنها أن تحصل على كل شيء: على السلام وعلى الاستيطان. وسياسة مواصلة بناء وبيع الوحدات السكنية وإنشاء مستوطنات جديدة

الطرفين. ومن المؤكد أنه كان متضمناً في المفاوضات أن الاستقلال والحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة هما الهدفان المباشرين وأن السلطة الفلسطينية ليست سوى خطوة مؤقتة في الإعداد للانتخابات التي ترمي إلى التعبير عن الأفضليات السياسية الفلسطينية والسيطرة الكاملة على هاتين المنطقتين.

لكن في الوقت الذي كان القادة الفلسطينيون يتفاوضون فيه من أجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي يبدو أن الحكومة الاسرائيلية كانت، بما تتخذه من اجراءات، عاقدة العزم على مواصلة الاحتلال إلى ما لا نهاية. وسرعان ما تلاشت أحكام الاتفاق التي تنص على اجراء الانتخابات الفلسطينية في تموز/يوليه ١٩٩٤، وسحب القوات الاسرائيلية من المدن والبلدات العربية، وايجاد ممر أمني لانتقال الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والافراج عن السجناء العرب.

وليس بإمكاننا قبول الموقف الاسرائيلي القائل بأنه في حالة اخفاق السلطة الفلسطينية في اظهار قدرتها على السيطرة على جميع أعمال الإرهاب، فإن تنفيذ أحكام الاتفاق لا يمكن أن يستمر. فإسرائيل، في واقع الأمر، عجزت على مر سنوات الاحتلال الـ ٢٧ الخائفة، عن وقف العنف. وإلى جانب ذلك، يبدو أن الدلائل تبين أن السلطة الفلسطينية تمكنت من فرض السيطرة المطلوبة على كل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية والأفراد التابعين لها لضمان امتثالهم للاتفاق ولمنع الانتهاكات وتأديب المنتهكين. بل أن الجزء الأعظم من الأعمال الإرهابية يجب أن يلحق بتبعاتها على عناصر من غير منظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين. أما تحميل الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية الآن مهمة القضاء على الإرهاب، وابقاء الحدود مغلقة لحين تحقيق ذلك، فهذا يحبط الأهداف الأساسية لعملية السلم ويعد استخفافاً بالجهود المخلصة التي يبذلها العرب.

وإذا ما استعملت مسألة الإرهاب كأداة لوقف التقدم، فإن العوامل المسهمة فيها يجب التأكيد عليها لا محالة، فوجود عقبات قليلة أمام التقدم أكثر صعوبة وأكثر إثارة للعواطف من وجود المستوطنين الاسرائيليين الذين مازالوا في الأراضي المحتلة ويواصلون استيطان الأراضي المحتلة. وحقيقة أن ذلك

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد محمود (لبنان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

المتكلم التالي ممثل اسرائيل، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد يعقوبي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مستهل كلمتي، أود أن أهنيكم، السيد الرئيس، على الطريقة القديرة التي أدركتم بها شؤون مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أهني سلفكم، السيد ايميليو كارديناس، على إدارته الماهرة لأعمال المجلس.

أود أن أبدأ ببعض التعقيبات على موضوع المستوطنات. وهنا أود أن أؤكد أن مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية لمناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن أمر لا يتفق مع الالتزامات التي وقعت عليها مع اسرائيل. ففي المقام الأول، التزمت منظمة التحرير الفلسطينية مرارا، في اتفاقاتها مع اسرائيل، بحسم كل القضايا المعلقة الخاصة بالوضع الدائم، مثل المستوطنات والقدس، في مفاوضات مباشرة وثنائية. ثانيا، في هذه الاتفاقات نفسها التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بتسوية هذه القضايا في وقت محدد - وتحديدًا، في المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي، في المرحلة النهائية من العملية. وافق على عدم التصدي لهذه القضايا في الوقت الراهن.

وهذه الالتزامات تم التعهد بها عدة مرات في الاتفاقات. ولن أثقل على المجلس بتقديم وصف تفصيلي لكل حالة محددة. غير أنني أود أن استرعي انتباه المجلس الى المادة ٥، الفقرة ٣، من إعلان المبادئ التي اتفقت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بموجبها على أن قضية المستوطنات سوف يجري تناولها في المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي وليس في الوقت الراهن. وأود أن استرعي نظر المجلس أيضا الى الفقرة الرابعة من رسالة الرئيس ياسر عرفات الى رئيس الوزراء رابين والمؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛ وديباجات إعلان المبادئ واتفاق غزة - أريحا. ففي هذه الوثائق التزمت منظمة التحرير

ومصادرة الأرض العربية ونزع ملكيتها في القدس وما حولها، في نفس الوقت الذي تواصل فيه التخطيط للمزيد من الإنشاءات، ستؤدي بالتأكيد الى وقف عملية السلام في مرحلة من المراحل. وهذه السياسة وهذه الأنشطة تتعارض والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وهي موثقة توثيقا جيدا.

وبالنسبة للعالم العربي فإن مفتاح المفاوضات والاتفاقات مع اسرائيل يبدأ بفلسطين. والأزمة مع اسرائيل بدأت بفلسطين، وقبل أن يتحقق سلام دائم في أي مكان في الشرق الأوسط فإن مسألة الحكم الذاتي في فلسطين لابد من حسمها. ومن المؤكد أن الطريقة التي بذلت من خلالها جهود واسعة النطاق للاجتماع باسرائيل وتسوية المسائل الخلافية التي طال أمدها كانت دليلا واضحا على رغبة العالم العربي في السعي من أجل تحقيق السلام. أما الآن فهناك الكثير من الارتياح في حسن نوايا اسرائيل وفي رغبتها بتحقيق اتفاق حقيقي مع الفلسطينيين، وبالتالي، مع بقية العالم العربي. والخيار أمام اسرائيل هو أن تتخذ الإجراءات الحقيقية التي تحرك عملية السلام بكل السرعة المطلوبة. وعندما يرى الفلسطينيون قادتهم يعجزون عن الوفاء بمتطلبات اسرائيل المتزايدة على الدوام ويعجزون في الوقت نفسه عن عمل الكثير، في ظل الظروف الحالية لتحسين حياتهم، فإن إحباطهم ويأسهم سيزدادان دون ريب. وفي التحليل الأخير، لابد أن يسود الحس السليم.

في الختام نود أن نقول لإسرائيل "إن الالتزام العربي بعملية السلام التزام لا رجعة فيه؛ فلا تتخلوا عن السفينة!"

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت لتوي رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

التحرير الفلسطينية إنجازا تاريخيا عظيما. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأنه لا يوجد بديل أفضل من السلم الذي يتفاوض بشأنه الأطراف أنفسهم على نحو حر ومباشر وفي غضون فترة السنة والنصف الماضية وحدها وكان التقدم الذي أحرز صوب السلم الشامل في المنطقة أكثر منه طوال نصف القرن السابق لها. إن الفلسطينيين، لأول مرة في تاريخهم، يتحملون المسؤولية عن شؤونهم. وقوات الدفاع الإسرائيلية انسحبت بالفعل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وأنشئت السلطة الفلسطينية هناك.

وقد وقّعت إسرائيل والأردن ثلاثة اتفاقات: اتفاق يحدد الخطوط الأساسية للسلم، واتفاق ينهي حالة الحرب، واتفاق كان معاهدة سلام مكتملة. وهذه هي معاهدة السلام الثانية بين إسرائيل ودولة عربية بعد معاهدة السلام الرائدة مع مصر قبل ١٦ سنة. وفضلا عن ذلك، أقامت إسرائيل علاقات رسمية مع المغرب وتونس من خلال تبادل مكاتب اتصال.

وهذه التطورات جزء من اعتراف متنام بأن الحوار المباشر هو السبيل الوحيد لحل القضايا التي تفرق بيننا، إن الصراع العسكري والحلول المفروضة من الخارج لم تحل الصراع العربي الإسرائيلي. وإذ نحول أنظارنا عن الماضي ونستشرف المستقبل نجد أيضا مشاكل جديدة لا تميز بين عربي وإسرائيلي: مشاكل اقتصادية وبيئية وإنسانية وما إلى ذلك. ولا يمكن أن نحلها إلا بالعمل معا. إن مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي في الدار البيضاء، بالمغرب، جمع بين رجال الأعمال والقادة الحكوميين العرب والإسرائيليين وغيرهم بغية تعزيز التعاون الإقليمي. ومن المنتظر عقد مؤتمر آخر في عمان، بالأردن، في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم.

وهذه التطورات الهامة - التي وقعت جميعها منذ التوقيع على الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - تقربنا من السلم الشامل. غير أن المعارضة لعملية السلم، في الوقت ذاته لا تفتأ تتزايد عنفا، وقد أضحى الإرهاب الآن العقبة الرئيسية للسلم. ويقود هذه الحملة أصوليون متطرفون لديهم روابط مع إيران. وهدفهم هو تعطيل عملية السلام، واستراتيجيتهم تقوم على إثارة حلقة من العنف وبذر

الفلسطينية بحسم القضايا المعلقة عن طريق المفاوضات، وليس عن طريق تدخل أطراف خارجية.

فضلا عن ذلك، نجد من الصعب أن نفهم لماذا تسعى منظمة التحرير الفلسطينية الى معالجة شواغلها في مجلس الأمن بدلا من خلال الآليات المتفق عليها لتسوية الخلافات والمنازعات التي تم تحديدها في المادة ١٥ من إعلان المبادئ، وأيضا في المادة ١٧ من اتفاق غزة - أريحا.

لكل هذه الأسباب، تعتبر إسرائيل أن من غير الملائم أبدا بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تدعو الى إجراء مناقشة بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن، على نحو يتناقض مع الاتفاقات التي وقعت عليها مع إسرائيل.

وأود أن أسجل، أنني أود أن أوضح العناصر الأساسية لسياسة الاستيطان الإسرائيلية. فبعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية في تموز/يوليه ١٩٩٢، قامت فورا بإجراء تغيير هام في سياسة الاستيطان الإسرائيلية. ولم يكن ذلك استجابة لأي ضغط خارجي أو مطالبات قانونية. فالسياسة الجديدة اعتمدت قبل فترة طويلة من توقيع الاتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. بل أنها بالأحرى، تنبع من إيماننا العميق بنوع إسرائيل التي نريدها وإيماننا العميق بأن أفضل بديل هو السلام القائم على الأمن والتفاهم والتعاون. ولذلك، لم تنشأ مستوطنات جديدة في الأراضي منذ ذلك الحين، ولن تنشأ. لقد أوقفت الحكومة تخصيص موارد عامة لدعم توسيع المستوطنات القائمة. فلم تصدر أية أراضٍ ولن تصدر في المستقبل لإنشاء مستوطنات جديدة.

نعم، إننا نواصل البناء في القدس، مثلنا مثل العرب. فهم لم يتوقفوا عن البناء، وهذا حقهم. ولم نتوقف نحن عن البناء، وهذا حقنا.

ما فتئت عملية السلام تواجه التحديات والصعاب منذ توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. على أنه لا ينبغي تجاهل أهمية هذا الاتفاق والاتفاقات التي تلتها: ذلك أن إسرائيل تعتبر الاتفاقات مع منظمة

وكما نعلم جميعا فإن الشعب في إسرائيل، شأنها شأن الديمقراطيات الأخرى، هو الذي يملك القرار في نهاية الأمر. وبالتالي فإن أهم مهمة أمام كل من يؤيدون السلام هي التصدي للإحساس المتنامي لدى الرأي العام الإسرائيلي بأن الفلسطينيين لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم بمكافحة الإرهاب. وتعتقد إسرائيل أن السلطة الفلسطينية أيضا لا تريد للإرهاب أن يحول عملية السلام إلى رهينة. والسلطة الفلسطينية تستطيع، بل ينبغي أن تبذل المزيد، من أجل أن تحترم التزامها

"لمنع أعمال الإرهاب والجرائم والأعمال العدائية". (A/49/180، ص ١٦)

على النحو الوارد في المادة الثامنة عشرة من الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا.

إن الموارد موجودة. والاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ينص على وجود ٩٠٠٠ شرطي فلسطيني. وقد حددت دراسة أجرتها مؤخرا البلدان المانحة وجود ١٥٠٠٠ رجل شرطة كما سيضاف إليهم ألفان آخران وفقا للاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوائل شباط/فبراير. ومن الواضح أن الموارد موجودة. ونتوقع من السلطة الفلسطينية أن تنزع سلاح كل هؤلاء الممنوعين من حمل السلاح. ونتوقع منها أن تبذل كل ما في وسعها لمكافحة الإرهاب ومحاكمة كل الذين شاركوا في أعمال قتل.

وهنا اعتقد من المناسب أن نتناول مسألة إغلاق الأراضي المحتلة التي ذكرت من قبل. إن الإغلاق ليس سياسة وليس عملا من أعمال العقاب الجماعي. بل إنه عمل من أعمال الدفاع عن النفس في مواجهة الهجمات الإرهابية المتكررة من الضفة الغربية وقطاع غزة. والشعب الإسرائيلي يتوقع أن يتمتع بالحماية. إن الحكومة، باعتبارها القيادة المنتخبة، مسؤولة عن كفالة السلامة الشخصية لجميع المواطنين. وقبل اسبوعين، أبلغ رئيس الوزراء رابين الرئيس عرفات بإجراءات معينة للتخفيف من عملية الإغلاق. وهذه الإجراءات جارية حاليا ونأمل أن تمكننا الحالة الأمنية من مواصلة عملية إعادة الأحوال إلى طبيعتها. هذه هي سياستنا.

بذور السخط والكرهية والاستياء إزاء موالاة التقدم. وأسلوبهم هو قتل الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين أثناء ممارسة حياتهم اليومية.

لقد دفعت إسرائيل بالفعل ثمنا باهظا: فمنذ التوقيع على إعلان المبادئ قتل ١١٦ وجرح ٦٣٤. وفي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قام إرهابيو "حماس" بتفجير قنبلة في سيارة بجوار اتوبيس في المركز التجاري في "العفولة" شمال إسرائيل، فقتلوا ثمانية أشخاص من بينهم ثلاثة طلاب في مقتبل عمرهم ومدرسين. وبعد اسبوع، في ١٣ نيسان/أبريل، فجرت "حماس" اتوبيسا آخر، هذه المرة في مدينة حاضرة الساحلية. وقد قتل خمسة أشخاص في هذا الاعتداء. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قام إرهابيو "حماس" باختطاف الرقيب نخشون واكسمان البالغ من العمر ٢٠ عاما، واحتجزوه وعذبوه وقتلوه رميا بالرصاص. وأعلنت "حماس" أيضا مسؤوليتها عن تفجير الاتوبيس رقم ٥ في شارع ديزينغوف في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، في قلب تل أبيب. وقتل في هذا الحادث ٢١ إسرائيليا وأحد الرعايا الهولنديين. وفي الشهر الماضي، في ٢٢ كانون الثاني/يناير، قامت منظمة "الجهاد" الإسلامية بتفجير قنبلتين متعاقبتين في موقف اتوبيس بيت ليد بالقرب من ناتانيا. وقد قتل في الحادث ٢١ إسرائيليا. وعلى أثر تفجير القنبلة الأولى، هاجم الإرهابيون الناس الذين تدافعوا لمساعدة الضحايا الأول. فقتل منهم ٢٠ شابا وشابة تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ عاما. وبعد هذا الهجوم صدمنا إذ رأينا الآلاف يحتفلون في بيوت الإرهابيين في قطاع غزة.

إن إسرائيل لا يمكن أن تنظر إلى هذه الهجمات في غير اكتراث، فلا يمكن لنا أن نجلس مكتوفي الأيدي ونسمح بذبح شعبنا. إننا ملزمون، إنسانيا وأديبا، بحماية أرواح شعبنا. إننا بلد ديمقراطي تضرب جذوره في تراثنا اليهودي. وكلاهما يعلماننا احترام قيمة حياة الإنسان. وحكماؤنا يعلموننا أن "كل إنسان عالم كامل". ونحن نعتقد أن الفلسطينيين يدركون القيمة التي نعطيها لحياة كل فرد. وما من شك في أن "حماس" و "الجهاد الإسلامية" تحاولان استغلال ذلك. ولكن السلطة الفلسطينية لابد، لصالح شعبها وشعبنا، أن تفي بالتزامها بمكافحة الإرهاب.

إن مسيرة السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد منذ ثلاث سنوات قد بدأت ثمارها تنضج بالفعل، فقد تم التوصل إلى اعتراف متبادل وإعلان مبادئ بين فلسطين واسرائيل تلتها اتفاقات وخطوات متعددة من الجانبين لتنفيذ إعلان المبادئ. كما أسفرت مسيرة السلام عن إبرام معاهدة سلام بين الأردن واسرائيل انتهت بموجبها حالة الحرب بين الدولتين. ولكن للأسف لم يتم حتى الآن إحراز تقدم مماثل على المسارين السوري واللبناني.

لا شك أن هذه التطورات الايجابية مجرد خطوات محدودة لم تفرز حتى الآن السلام الشامل العادل في المنطقة، إلا أن أي متابع لتاريخ النزاع في الشرق الأوسط لا بد وأن يدرك حجم الانجاز التاريخي الذي تم تحقيقه منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام. فالشرق الأوسط قد دخل بلا جدال مرحلة جديدة منذ أن تم التوقيع على إعلان المبادئ في اللقاء التاريخي في واشنطن في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك التاريخ، ساد الشرق الأوسط والعالم أجمع شعور بالتفاؤل بأن لغة التفاوض واحترام القانون والالتزامات الدولية سوف تحل محل العدوان والعنف والاحتلال كأساس للتعامل في تلك المنطقة التي ناءت شعوبها بأعباء الحروب والصراع. كما توقعنا جميعا أن يتم التخلي عن ممارسات التوسع في الاستيطان الاسرائيلي التي لا تتفق مع المناخ الجديد الذي ساد المنطقة.

لقد اتفق الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي على خطوات محددة تمثل مرحلة انتقالية تقود إلى مفاوضات التسوية النهائية، أولها انسحاب اسرائيل من غزة وأريحا وهو ما تحقق بالفعل. كما اتفق الطرفان على إعادة نشر القوات الاسرائيلية خارج المدن العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تمهيدا لإجراء انتخابات فلسطينية في مناخ من الحرية وبعيدا عن قمع سلطة الاحتلال العسكري بحيث يمتد نطاق السلطة الفلسطينية إلى كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد حاولت مصر - وما زالت تحاول - مساعدة الطرفين في التوصل لاتفاق في هذا الشأن، إلا أنه من المؤسف أن اسرائيل لم تلتزم حتى هذه اللحظة بما تعهدت به.

واسمحوا لي أن أوجه حديثي إلى شركائنا الفلسطينيين: لا ينبغي أن يغيب عن ناظرينا أملنا المشترك. لقد أحرزنا تقدما كبيرا، اعتقد أنه تقدم لا رجعة فيه. هذه ليست مرحلة سهلة، فهي تتطلب حكمة وقيادة. ودور القيادة هو انتهاز أفضل طريق يخدم الشعب في المدى الطويل وألا يغيب عن بالها للحظة واحدة المنظور الطويل الأمد. حقا أن هناك خلافات بيننا، لكن لدينا أيضا اهتماما مشتركا غالبا ينبغي أن يعطى الأولوية: وهو أن نخلق مستقبلا أفضل لشعبينا ولشعوب الشرق الأوسط. إن خصوم السلام لا يريدون لنا إلا الفشل في تحقيق رؤيتنا. ولا ينبغي أن نسلم، ولا بد أن نواصل السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك والتزامنا بإقرار السلام الشامل.

نعم، لدينا خلافات. ولا بد أن نتصدى لها. ومكان ذلك هو مائدة المفاوضات، كما اتفقنا وكما نأمل أن نتفق الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): يسعدني أن أبدأ بياني بأن أشيد بقيادتكم الرشيدة التي تعكس حكمتكم وخبرتكم الدبلوماسية الطويلة. كما يسعدني أن أتوجه بالشكر إلى السفير إميليو كارديناس على إدارته القديرة خلال الشهر الماضي.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها مجلس الأمن موضوع "النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الأراضي المحتلة"، فقد سبق أن حسم المجلس الموقف من هذا الموضوع الذي له أهمية حيوية وتأثير مباشر على عملية السلام في الشرق الأوسط. وتزداد هذه الأهمية في هذا التوقيت بالذات لأن المناخ الجديد في الشرق الأوسط الذي كان يبشّر ببزوغ عهد جديد في تاريخ المنطقة يوجب إيقاف كل ما من شأنه العودة إلى ممارسات الماضي.

ثالثاً، وافقت إسرائيل في إعلان المبادئ، وهو ما أشار إليه سفير إسرائيل منذ دقائق، على أن يتم التفاوض حول قضايا المستوطنات والقدس والحدود واللاجئين في مفاوضات الحل النهائي. وهذا النص ينطبق على المستوطنات القائمة بالفعل وبهدف محدد هو تحديد مصير هذه المستوطنات. ولكن هذا النص لا يمكن بحال من الأحوال توسيع نطاقه والادعاء بأنه ثوب فضفاض يسمح بإنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة. وقد التزمت إسرائيل بعدم إجراء أية تغييرات تؤثر على نتيجة هذه المفاوضات، وهو التزام متسق مع مسؤولية إسرائيل كقوة احتلال وسوف يبقى هذا الالتزام قائماً طالما بقي الاحتلال، ولا يمكن التحلل من هذا الالتزام بالارادة المنفردة لقوة الاحتلال.

لقد أعلنت حكومة إسرائيل عن سياسة تجاه النشاط الاستيطاني. وكنا جميعاً بانتظار معرفة هذه السياسة الجديدة. ولكن للأسف وجدنا أن هناك قيوداً عديدة ولكنها قيود واهية تضمنت ثغرات واسعة مثل استثناء القدس بعد أن امتدت حدودها لتشمل ما يقرب من ربع مساحة الضفة الغربية، كما سمحت هذه السياسة الجديدة بالتوسع في المستوطنات القائمة، الأمر الذي أدى من الناحية العملية إلى بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، بحيث أصبح النشاط الاستيطاني الإسرائيلي أحد معاول هدم مسيرة السلام ودليلاً جديداً مؤيداً لدعاوى المتشككين فيما يمكن أن تسفر عنه عملية السلام. بل أن أعداء السلام على الجانب الإسرائيلي يستغلون موضوع الاستيطان للتأكد من القضاء على أي فرصة قائمة لنجاح مفاوضات السلام الراهنة.

وفي مواجهة الأزمات التي تمر بها مساعي السلام الآن، وفي غياب التزام إسرائيلي قاطع وشامل بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية، فإن اللجوء إلى مجلس الأمن أصبح ضرورياً. ذلك لأن ضمان احترام أحكام اتفاقيات جنيف يعتبر مسؤولية دولية جماعية؛ وتحمل جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات مسؤولية التحقق من تنفيذها كما تنص المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة:

(تكلم بالانكليزية)

ولقد زاد من تفاقم المشاكل التي تواجه مسيرة السلام أن إسرائيل تتجاهل مسؤولياتها بصفقتها قوة احتلال وما تفرضه عليها تلك المسؤوليات من قيود وواجبات طبقاً لقواعد القانون الدولي الانساني وما سبق أن قرره مجلس الأمن بصورة قاطعة حاسمة أكثر من مرة، بل وما تعهدت به إسرائيل نفسها. ويكفي أن نشير بإيجاز إلى ما تضمنته كل من اتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) وإعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي من حظر قاطع على النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الأراضي المحتلة باعتباره إحدى وسائل تغيير الطبيعة القانونية والسياسية والديمقراطية لتلك الأراضي.

أولاً، تحظر اتفاقية جنيف الرابعة في مادتها التاسعة والأربعين حظراً قاطعاً أن تقوم سلطة الاحتلال بترحيل أو نقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

ثانياً، سبق أن أصدر مجلس الأمن عدة قرارات ويكفي أن أشير إلى قرار المجلس ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي أكد

"أن سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين جزء من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة، كما تشكل عقبة جديدة أمام تحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط". (القرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، الفقرة ٥)

وقد دعا القرار بصورة خاصة

"إسرائيل إلى التوقف عن إنشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس". (المرجع نفسه، الفقرة ٦)

كما أكد نفس القرار أن المجلس يشجب بشدة استمرار إسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات، ويدعو حكومة إسرائيل إلى وقف هذه الإجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة.

دعت مصر لاجتماع قمة القاهرة الرباعي في ٢ من الشهر الجاري وشاركت في الاجتماع الرباعي لوزراء الخارجية في واشنطن يوم ١٢ من الشهر الجاري. ومن نفس هذا المنطلق، وبدافع الحرص على عملية السلام، أيدت مصر دعوة مجلس الأمن للنظر في إيقاف النشاط الاستيطاني الاسرائيلي.

إن التأييد الواسع الذي حظت به مسيرة السلام قد ارتبط في الأذهان بتوقعات متزايدة حول استعادة الأرض والحقوق ووقف سفك دماء الأبرياء من الجانبين، وبدء تعاون إقليمي للحد من أخطار التسليح النووي في المنطقة ولتنمية اقتصاديات دول المنطقة بهدف الارتقاء بمستوى الشعوب. ولا شك أن كل يوم يمر دون أن نحرز تقدما ملموسا نحو إنجاز تلك التوقعات يؤدي الى زيادة رصيد التأييد لمعسكر المعادين للسلام من الجانبين.

إن اسرائيل مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى باحترام التزاماتها كسلطة احتلال. ولا تقف حدود مسؤولية اسرائيل عند احترام قواعد ومقررات القانون الدولي فقط، وإنما تتجاوز ذلك الى تجنب انهيار مسيرة السلام وانفاذها من خطر مؤكد.

إن التفاوض والأمل اللذين طرقا باب المنطقة بعد المصافحة التاريخية الشهيرة على أعتاب البيت الأبيض قد بدأ في التلاشي تدريجيا أمام أنظارنا بسبب الجمود الذي يسود المفاوضات حاليا. ونحن الآن ندور في حلقة مفرغة من الإحباط الذي يدفع الى طريق التطرف والى العنف. ولا بد إذن من كسر هذه الحلقة المأساوية، ولن يكتب لأي محاولة النجاح ما دامت ممارسات الماضي، ممارسات الاحتلال العسكري، تتسرب الى الحاضر. إن المطلوب الآن هو موقف حاسم من مجلس الأمن بتأكيد ضرورة احترام الالتزامات الدولية وتنفيذها حرفيا من جميع الأطراف المعنية، وذلك لحماية فرص السلام. إن الحل لا يكمن في الأقوال البراقة الرنانة، فالطريق يتأسس بالأفعال وليس بالأقوال. ونرجو أن ينجح مجلس الأمن في التحذير من مغبة هذه الأخطار ويعمل على تفاديها.

"تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وبأن تضمن احترامها في كل الأحوال"

وبالتالي فإن أعضاء مجلس الأمن، الدائمين وغير الدائمين، يقع على عاتقهم بوصفهم أطرافا في اتفاقيات جنيف مسؤولية مشتركة واضحة المعالم للعمل على كفالة احترام أحكام هذه الاتفاقيات.

إن موضوع الاستيطان في الأراضي المحتلة له أهمية بالغة، سياسيا وقانونيا. ومن جهة، فإن سياسة بناء المستوطنات تتعارض جذريا مع مفهوم وفلسفة السلام، لأنها تشكل رفضا عمليا لمعادلة الأرض مقابل السلام - تلك المعادلة التي يركز عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧).

أما من الناحية القانونية فقد انعقد إجماع المجتمع الدولي على أن هناك قواعد أساسية PEREMPTORY NORMS OF INTERNATIONAL LAW (JUS COGEUS) في القانون الدولي الإنساني لا يجوز انتهاكها ومن بين هذه القواعد اتفاقية جنيف الرابعة، وبمقتضى هذه القواعد العامة الملزمة فإنه لا يكون مقبولا أن يحتج أي طرف بأي اتفاق ثنائي يتعلق بمفاوضات الوضع النهائي ويتعلل بأن هذا الاتفاق الذي أبرم بين الطرفين يحجب حق المجتمع الدولي في الاضطلاع بمسؤولياته الأصلية في ضمان وكفالة تنفيذ هذه القواعد الأساسية التي استقر عليها العمل في المجتمع الدولي.

إن مجلس الأمن مطالب بتحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض احترام المواثيق الدولية ومتابعة تنفيذ قراراته ذات الصلة. إن مباشرة المجلس لمسؤولياته تقضي بأن ينقل المجلس الى اسرائيل رسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن استمرار النشاط الاستيطاني يشكل مخالفة قانونية جسيمة ويمثل في نفس الوقت إجهاضا لمفاوضات السلام. وعلى حكومة اسرائيل أن تحترم التزاماتها الدولية وتمتنع فورا عن جميع صور بناء المستوطنات أيا كانت مسميات هذا البناء.

لقد بذلت مصر جهدا كبيرا للحيلولة دون أن تسفر الأزمة الراهنة عن انهيار المفاوضات. ومن هذا المنطلق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد رحب وفد بلادي بطلب مجموعة الدول العربية عقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن استجابة للحالة السريعة التدهور في الأراضي المحتلة. ويأمل وفد بلادي أن يؤدي نظرنا في الحالة في فلسطين الى القضاء على العوائق التي تواجه في عملية السلم.

إن المسألة المعروضة على المجلس اليوم - مسألة المستوطنات في الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ومساائل السلم والأمن في قطاع غزة والضفة الغربية ذات الصلة - تتعلق بمسائل لها آثار هامة على عملية السلم التي تعهدت بها السلطات الاسرائيلية والفلسطينية رسميا عن طريق اتفاقات السلم الموقعة في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أي اتفاق المبادئ التاريخي بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. ويلاحظ وفد بلادي بارتياح بعض التطورات المشجعة التي وقعت في البحث عن تسوية سلمية لقضية فلسطين في سياق عملية شاملة للسلم في الشرق الأوسط. ويوضح اتفاق القاهرة بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا أيضا، مع اتفاق واشنطن عام ١٩٩٣، أن الأطراف المعنية تحملت مسؤولياتها الرسمية لتحقيق نتائج ايجابية.

بالرغم من هذه التطورات، لا تزال الحالة في الأراضي المحتلة محفوفة بالمصاعب وقد تهدد عملية السلم بالخطر، وذلك يرجع أساسا الى استمرار أنشطة استيطانية يتعذر الدفاع عنها. ونحن ندرك أن التزامنا المبدئي هو أن نحاول تمكين حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية من التعاون لوضع صيغة وخطة منهجية تنفذ على مراحل بدقة تعالج مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧. وقد يعتبر الاتفاق بشأن النقل التحضيري للسلطات والمسؤولية الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل يوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ أساسا لاتفاقات أخرى تبرم مستقبلا.

في الوقت نفسه نلاحظ أن الفلسطينيين والاسرائيليين يعملون على حد سواء لتحسين المناخ السياسي والأمني، ويسعون بشكل متكرر الى احراز التقدم نحو السلم. ولا يزال يحدو وفد بلادي الأمل أن

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يأسف بلدي أسفا عميقا إزاء الصعوبات التي تمر بها حاليا عملية السلام، والتي دفعت الفلسطينيين، بتأييد من جامعة الدول العربية، الى أن يطلبوا من مجلس الأمن النظر في مسألة المستوطنات في الأراضي المحتلة. وخلال هذه الجلسة ستسبح لوفد بلدي الفرصة ليعرب عن موقف الاتحاد الأوروبي من الوضع الحالي في الأراضي المحتلة، والاستنتاجات التي توصلنا اليها بشأنه.

ولذلك أود في هذه المرحلة أن أركز على الحاجة الى أن تتلافى الأطراف المعنية اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضر بقضية السلام. ولهذا السبب، من الواضح لحكومة بلدي أن استمرار توسيع المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية والقدس - في تجاهل للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ - يتناقض مع روح اتفاقات أوسلو، ويسهم بالتالي في الصعوبات التي تتعرض لها الآن عملية السلام.

لذلك، تشجع فرنسا الحكومة الاسرائيلية على أن تجد - في إطار تعهدها بالسلام وإعلان المبادئ الذي قطعته منذ وقت طويل - طريقة لوقف العمل بشأن توسيع المستوطنات، الذي تقوم به مصالح خاصة وبتمويل خاص.

إننا نفهم أن الرأي العام الاسرائيلي، الذي يؤديه انبعاث الإرهاب بحق، يشك أحيانا في الخيار الذي توصل اليه في أوسلو. ولهذا فإننا نطلب الى السلطة الفلسطينية أن تفعل كل ما في وسعها، في إطار المسؤوليات الموكولة اليها، لتمنع تلك الأعمال وتعاقب عليها.

لقد أظهرت التجربة أن مشاكل عملية السلم لا يمكن حلها بإبطاء تلك العملية أو بالتشكيك في صحتها. بل إن الزعماء العرب والاسرائيليين بدأوا، عن طريق الاتفاق على التحرك قدما، - وفي كثير من الأحيان بطريقة لافتة للنظر - في بناء السلم معا.

ويود وفد بلادي أن يضيف نقاطا وتعليقات قليلة الى البيان الذي ستدلي به فرنسا.

لقد كانت ايطاليا من بين الذين أيدوا، في المشاورات غير الرسمية التي جرت أمس، طلب الممثل الدائم لجيبوتي، السفير روبلي علهاي، نيابة عن المجموعة العربية، عقد اجتماع اليوم، ونحن نرى أن ذلك الطلب كان له ما يبرره، من الناحيتين الاجرائية والموضوعية. فمن وجهة النظر القانونية، ترد الأحكام ذات الصلة في المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق وفي المادتين ٢ و ٣ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وتلك المواد تقضي بأن يدعو الرئيس المجلس للاجتماع بناء على طلب أي عضو من أعضاء مجلس الأمن. وهي، علاوة على ذلك، تقضي بأن لأي عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينبه المجلس الى أي نزاع أو موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا. فضلا عن ذلك، نعتقد أن هذا الاجتماع له ما يبرره بالمثل من وجهة النظر السياسية، لأن مجلس الأمن لا يمكنه، بالتأكيد، أن يتجاهل طلبا مقدما من ٢١ دولة عضوا.

إن سلطات بلدي تعتقد أن هذه المناقشة يجب ألا تتدخل في المفاوضات الجارية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. بل على العكس من ذلك، ينبغي لها أن توفر فرصة لتبادل بناء للأفكار.

لقد أحرزت عملية السلم العربي - الاسرائيلي، بعد ثلاث سنوات ونصف سنة من بدئها في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، تقدما ملحوظا على المسارين الفلسطينيين والأردني. غير أن هجمات ارامية قامت بها فصائل على كلا الجانبين تعارض التحالف من أجل السلم - آخرها الهجوم الذي ذكره ممثل اسرائيل، التفجير الانتحاري الذي قام به متطرف يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير في بيت ليد - أدت الى توقف يحدونا جميعا أمل وطيء بأن ينتهي قريبا.

وايطاليا، مع بلدان عديدة أخرى، مقتنعة بشدة بأنه لا بديل عن النهج الدبلوماسي للمشكلة الذي اتخذه مؤتمر القمة الرباعي في القاهرة يوم ٢ شباط/فبراير. ويجب على المرء أن يضع في الاعتبار، بشكل خاص، التلاقي المتزايد للمصالح الموضوعية الخاصة بالأطراف

تتوفر لدى كلا الطرفين الإرادة والعزم الضروريان لحل المسائل التي لا تحصى بطريقة لا تهدد سلبيا مصالح أي من الطرفين.

لكن لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن بعض السياسات والممارسات التي يتعذر الدفاع عنها التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية لا تزال تعوق إحراز المزيد من التقدم نحو السلم الشامل. واستمرار الأنشطة الاستيطانية - دون شك - من بين أكثرها أهمية، بما ترتبه من مضاعفات أمنية واقتصادية واجتماعية خطيرة. وبالتالي، وإذ يلاحظ وفد بلدي انطباق قواعد لاهي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، يحث الحكومة الاسرائيلية بشدة على احترام أحكام تلك الصكوك القانونية احتراماً تاماً، والامتناع عن تخطيط وبناء وإنشاء مستوطنات في أي مكان من الأراضي المحتلة.

لا يمكن أن يكون هناك شك في أن المضي بلا نهاية في انشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة لا يزال يخلق بالفعل عقبات كبيرة خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، ويمكن أن يكون له أثر سلبي على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي المتفق عليها بين الاسرائيليين والفلسطينيين فيما يتعلق بالأراضي المحتلة. وبالتالي، فإن هذه الأنشطة بحد ذاتها تتعارض مع اتفاقات السلم وسائر الاتفاقات التي سبق أن توصل اليها الطرفان.

لهذا، يطلب وفد بلدي من حكومة اسرائيل أن تبدأ التفكير السريع للمستوطنات، بما يؤدي اليه من نهج دائم بشكل مشترك ومعزز بشكل ايجابي. مثل ذلك الذي أسفر عن إحراز تقدم هام في الماضي والذي يجب أن يجدد ويحافظ عليه.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي أولاً بأن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

تتشاطر ايطاليا وتؤيد الآراء التي ستعرب عنها فرنسا في وقت لاحق بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي.

المؤقت في الخليل الذي اختتم، كما نعلم جميعا - بنجاح.

ونعتقد أن واجبنا المحدد يتمثل في مواصلة دعم وتيسير عملية السلم بكل طريقة ممكنة، حيث لا تزال السبيل الوحيد الممكن للنجاح، مرة وإلى الأبد، في إنهاء هذا الصراع المأسوي للغاية الذي طال أمده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السير ديفيد هنلي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدلي سفير فرنسا ببيان في وقت لاحق من هذه المناقشة نيابة عن أعضاء الاتحاد الأوروبي، وحكومة بلادي تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيدلي به عندئذ والذي سيشرح بالتفصيل آراء الاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية الهامة.

ترحب حكومة بلادي بإتاحة هذه الفرصة لمجلس الأمن ليناقد الحالة في الأراضي المحتلة، نظرا لأنها تتيح لأعضاء المجلس الفرصة لتكرار تأييدهم الصادق لعملية السلم في الشرق الأوسط، التي تستند أساسا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). تمر عملية السلم حاليا بمرحلة صعبة وحساسة، ولكننا ينبغي ألا نغفل النجاحات الرائعة التي تحققت على مر السنوات القليلة الماضية.

تأسف حكومة بلادي لأن مسألة المستوطنات تعيّن عرضها مرة أخرى على المجلس. لقد تمثّل أحد الانجازات الرئيسية لعملية السلم في أن العملية مكّنت الأطراف المعنية من أن تتحدث إلى بعضها البعض على نحو مباشر وأن تحسم المشاكل بالمفاوضات المباشرة. ونود أن تستمر هذه العملية.

لكننا نتفهم ما يشعر به الفلسطينيون من إحباط فيما يتصل بنشاط إسرائيل الاستيطاني. إن موقف الحكومة البريطانية بشأن المستوطنات معروف جيدا. وأنا أكرره الآن: إنها غير قانونية، وتتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة، وتمثل عقبة في طريق السلم الشامل.

الأربعة. مع ذلك، ما زال يصح القول إن النتائج الملموسة للمفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية معرضة للخطر الآن أكثر من أي وقت مضى نتيجة الأعمال العدائية الارهابية الجديدة، وهذا في الوقت الذي يحاول فيه تحالف السلم أن يدعم الأسس لاستئناف المحادثات.

لذا، نرى أن الطريق إلى تعزيز العودة الحقيقية إلى عملية السلم يكمن في مكافحة الارهاب - وبعبارة أخرى محاربة العدو، لأن الارهاب هو العدو الحقيقي لعملية السلم. والتطرف على جميع الجوانب، وأيا كان أصله لا بد أن يدحر. وبصراحة، ليس من الصعب أن نضع أنفسنا مكان أولئك الذين يتعرضون دوما لخطر الارهاب العشوائي؛ وبذلك فقط يمكننا أن نتفهم انشغالهم وقلقهم. ومن الواضح أن محاربة الارهاب ليست المسؤولية الوحيدة لعضو أو عضوين فقط وإنما لجميع أعضاء الأمم المتحدة، الذين يجب أن يصمموا على طرد أعداء السلام أينما يتوارون.

وفيما يتعلق بسياسة الاستيطان، فلا يسع إيطاليا إلا أن تؤيد الموقف المحدد الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بالاجماع في ٥ كانون الثاني/يناير الماضي والقائل بأن المستوطنات غير قانونية نظرا لأنها تتعارض مع القانون الدولي وبصفة خاصة الاتفاقيات القائمة. أما فيما يتعلق بسحب القوات من الضفة الغربية وتنظيم انتخابات المجالس الفلسطينية وحرية انتشار العمال الفلسطينيين، فإن إيطاليا تنضم أيضا إلى شركائها الأوروبيين في مطالبة الأطراف المعنية بإبداء بصيرة سياسية وحسن نوايا متبادل من أجل الوصول بهذه المرحلة من المفاوضات إلى خاتمة ناجحة.

سيكون من قبيل المفارقة حقا لو أن مناقشة في مجلس الأمن زادت من تعقيد عملية السلم بدلا من تسهيلها. وإيطاليا، على غرار كل بلد آخر تقريبا، تؤيد وبقوة اتفاق واشنطن وما تلاه من اتفاقات. وقد قمنا منذ التوصل إلى تلك الاتفاقات بكل ما أمكننا القيام به من أجل تسهيل العملية، ليس فقط سياسيا وعن طريق الاسهام بنصيبنا من الدعم المالي اللازم، وإنما أيضا بالقيام، جنباً إلى جنب مع أصدقائنا من النرويج والدانمرك، بإيفاد وحدات من شرطتنا للمساعدة في تخفيف حدة التوتر في الخليل، في إطار الوجود الدولي

السلطة لتعزيز السلم والأمن بنجاح كبير دائم. فالقراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وفراً منذ أمد بعيد أساساً للمفاوضات وأيضاً أساساً لعملية مدريد، وهما مثالان للدور الإيجابي الذي اضطلع به مجلس الأمن.

إن إعلان المبادئ الذي وقّعت عليه الأطراف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، يمثل نهجاً متفقاً عليه لعملية التفاوض. وتعتقد حكومة بلادي أنه لن يكون من المجدي أو المفيد بالنسبة للمجلس أن يخطر حالياً في مسألة اتفقت الأطراف على معالجتها عندما تتناول مسائل الوضع النهائي في مفاوضاتها. ويعزز اقتناعنا بهذه النقطة ما أظهرته الأطراف من قدرة على التصدي للمساائل الصعبة وحسمها، كما اتضح من اتفاقها بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبشأن النقل التمهيدي للسلطات والمسؤولية.

إن المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية منخرطون حالياً في محادثات حول قائمة مسببة وصعبة من القضايا. ولا بد من إيجاد توازن يعالج شواغل إسرائيل الأمنية وشواغل الفلسطينيين السياسية والاقتصادية. وتبذل الأطراف جهوداً جادة لإيجاد ذلك التوازن. وهي ما زالت ملتزمة باتفاقاتها وبعملية السلم.

ومن المؤكد أنه في هذا الوقت الحساس، لا يعتزم أي عضو من أعضاء المجلس تصعيد مضي الأطراف قدماً في تلك المحادثات. وتعتقد حكومة بلادي أن المناقشة هنا لا يمكن إلا أن تعكر صفو المناخ وأن تنحرف بالأطراف عن ضرورة العمل سوياً على الدرب الذي حددته لنفسها.

وتظل الولايات المتحدة تشارك بنشاط مع الأطراف لمساعدتهم في التغلب على هذه الشواغل. ووزير الخارجية كريستوفر سيسافر إلى الشرق الأوسط في الأسبوع المقبل للتشاور مع الأطراف الأساسيين في الإقليم. وسوف يقوم باستكشاف سبل تعزيز الاتفاقات التي سبق التوصل إليها وإرساء الأساس لتحقيق التقدم في المستقبل. وبالتالي، فإن وفد الولايات المتحدة يجب أن يعارض أي نشاط ليس من شأنه سوى تعقيد الجهود الرامية لتحريك عملية التفاوض.

وفضلاً عن ذلك، عرف إعلان المبادئ المستوطنات بأنها قضية من قضايا الوضع النهائي، وهذا ينطوي ضمناً على أن الوضع الراهن سيبقى على ما هو عليه في الوقت الحاضر. ومن ثم، فإن أي توسيع لنطاق المستوطنات الحالية يتعارض بوضوح مع روح إعلان المبادئ. كما أن توسيع نطاق المستوطنات يقوض ثقة طرف في النوايا الحقيقية للطرف الآخر. وليس من مصلحة إسرائيل أن تبذر الشك في حسن نواياها حيال هذه القضية الحاسمة، خاصة وأنها عندما تفعل ذلك إنما تخدم مصلحة المعادين لعملية السلم.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن لحكومة بلادي أن تقلل أو تسعى لأن تقلل من أهمية مصالح إسرائيل الأمنية المشروعة. لقد أدت عملية الانفجار في بيت ليد بأشد عبارات الإدانة، وقمنا بحث الفلسطينيين على أن يفعلوا ما في وسعهم في مجال مسؤوليتهم للتعاون في مكافحة الإرهاب. لكن شواغل إسرائيل الأمنية، وإن كانت مشروعة، لا يمكن أن يسمح لها بأن تعرقل التقدم صوب تحقيق السلم.

والسبيل السليم الوحيد للتقدم إلى الأمام يتمثل، في رأي حكومة بلادي، في أن تسرع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضاتهما بغية إتمام العملية التي بدأت في حديقة البيت الأبيض في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وفي تنفيذ إعلان المبادئ والاتفاقات التاليتين له اللذين تسنى التوصل إليهما في القاهرة وإريتس. وعلى المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم دعمه الكامل للأطراف في جهودها، لكن لا يمكن أن يصبح المجتمع الدولي بديلاً للمفاوضات الثنائية المباشرة بين الأطراف.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعتقد الولايات المتحدة أن المحك النهائي لأنشطتنا في مجلس الأمن يجب أن يكون ما إذا كانت أعمالنا تستخدم قضية السلم. وتشك حكومة بلادي في أن نشاط المجلس بشأن هذا الموضوع في هذا الوقت يمكن أن يجتاز ذلك الاختبار.

إن هيئة مجلس الأمن وسلطته ميزتان ثمينتان ومهمتان. وقد مارس المجلس في لحظات حرجة هذه

الإنسان للشعب الفلسطيني وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة، والتقارير الآخر قدمته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - بأنه منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تصاعدت ممارسات توسيع المستوطنات وبناء المساكن في الأراضي المحتلة. وفي رسالتين وجّهتا مؤخراً إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومن المراقب الدائم لفلسطين في الأمم المتحدة تم التأكيد على الممارسة الاسرائيلية المتمثلة في إنشاء المستوطنات وبناء المنازل في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية.

ويرى وفدي أن مسألة المستوطنات من المسائل التي ينبغي حلها، وفقاً لإعلان المبادئ، في المرحلة الأخيرة من عملية السلام. غير أننا في الوقت نفسه نعتقد أنه بالإضافة إلى ضرورة احترام أحكام الإعلان، فإن الأطراف ملتزمة بالامتناع عن اتباع سلوك أو القيام بممارسات تعرض للخطر أهداف الإعلان، وتقوض الثقة، وتثير صعوبات خلال العملية الانتقالية أو تقلل من نتائج المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي في المسار الفلسطيني الاسرائيلي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ويرى وفد بلادي أن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني شرط ضروري لضمان السلم في الشرق الأوسط. وأهم ما في مفاوضات السلام أن تتحرك قدماً، لا أن تسير إلى الوراء. وهذه الفرصة لتحقيق حل أكيد لقضية الشرق الأوسط فرصة فريدة وتاريخية. ويجب على الأطراف المشاركة في العملية أن تنتهز هذه الفرصة وتتجنب اتخاذ مواقف متشددة أو سلبية.

ونعتقد أن هذه المنظمة، التي ما برحت تسهم إسهاماً كبيراً في التسوية السلمية لقضية فلسطين، يجب أن تضطلع بدور أساسي في العملية السلمية من خلال الاضطلاع بمسؤولية الإشراف على التنفيذ الناجح للالتزامات التي تم التوصل إليها بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. ويحدونا الأمل أن تتعزز عملية السلام في الشرق الأوسط على نحو أكبر من خلال التنفيذ الفعال لإعلان المبادئ والاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها بين الأطراف. ويجب أن يكون الهدف النهائي التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة وحاسمة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتسلم حكومة بلدي باهتمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعملية السلام وتحترم ذلك. ونؤيد العمل الحيوي لوكالات الأمم المتحدة والمنسق الخاص للأمم المتحدة من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية. لكننا يجب أن نعلن رفضنا لأي جهد يرمي إلى تغيير وجهة العملية التفاوضية التي اتفقت عليها الأطراف من قبل. وينبغي التماس سلطة مجلس الأمن بحكمة ولِماماً وفي الوقت المناسب فقط.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ما فتئت بلادي تتابع قضية فلسطين في إطار الأحداث في الشرق الأوسط. فعلى مر السنوات، كانت استعادة حقوق الشعب الفلسطيني في أراضيها المحتلة منذ ١٩٦٧ مسألة تشغل البال باستمرار. إن توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على إعلان المبادئ التاريخي الخاص بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في غزة ومنطقة أريحا كان خطوة هامة إلى الأمام، وأثار توقعات كبيرة بإمكانية تحقيق حل عادل واسع النطاق لقضية فلسطين. وبالمثل كان الاتفاق الخاص بقطاع غزة ومنطقة أريحا، الموقع بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة في ٢١ أيار/مايو، حدثاً هاماً وإيجابياً في البحث عن تسوية سلمية لقضية فلسطين.

بيد أن هذه الجهود تلبدت بالغيوم الآن، بسبب المستوطنات في الأراضي المحتلة، التي تشكل عقبة أمام عملية السلام. ويرى وفد بلدي أنه لا بد من القضاء على ممارسة إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية. وإن تحقيق تسوية سلمية وعادلة ودائمة لقضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي يجب أن يقوم على مبدأ "الأرض مقابل السلام" وعلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تطالب بالانسحاب من الأراضي المحتلة كافة لضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومما لا مجال لإنكاره، أن نجاح عملية السلام بين فلسطين واسرائيل يعتمد إلى حد كبير على الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاق الذي أتيت على ذكره. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية. ويشير تقريران قُدمتا إلى الجمعية العامة في العام الماضي - أحدهما قدمته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق

وبالتالي فإن وفد بلادي يؤيد أي إجراء يتخذه المجلس يطالب الأطراف بإظهار رغبة حقيقية في السلام، من خلال احترام التزاماتها بموجب إعلان المبادئ، واتفاق القاهرة وجميع الاتفاقات اللاحقة، ومن خلال وضع حد لسياسة الاستيطان ومن خلال الاستمرار في التفاوض بحسن نية لحل المسائل المتبقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما زال عدد من الأسماء مدرجا في قائمة المتكلمين. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة الآن. وسيواصل مجلس الأمن النظر في البند المدرج في جدول الأعمال بعد ظهر هذا اليوم الساعة ٣/٣٠.

عُكِّتَت الجلسة الساعة ١٣/٣٠